

التيار الديني الصهيوني في السياسة الإسرائيلية!

بقلم: د. عمرو مصالحة



وخصوصاً القوى الدينية منها والصهيونية السياسية، والتي طالت ظلت تنادي بتوسيع مساحة إسرائيل ليتحقق البعد القومي والسياسي لإسرائيل التاريخية، وأن بدا ذلك يتوسع داخلياً للاستيطان، بالرغم من أن هذا البعد لا يختلف كثيراً عن البعد السابق المتمثل في عقيدة الوعد وأسطورة الشعب المختار، ومن هذا المنطلق لا يمكن الفصل كثيراً ما بين السياسة والدين في قاعدة الأيديولوجيا الاستيطانية.

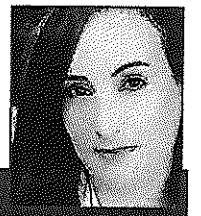
العقيدة والدين، بالرغم من أن الحركة الصهيونية قائمة على البعد السياسي بالدرجة الأولى، إلا أن التركيز على هذا البعد، جاء لتعميق الربط الروحي والعقائدي ما بين المواطن الإسرائيلي بالأرض، ومزج ذلك بالأساطير المتمثلة بالوعد الإلهي للشعب المختار.

لا يجوز التنازل عن أي جزء من أراض إسرائيل، علاوة على أن قادة هذا التيار دعوا دوماً لمعاداة الفلسطينيين. لقد تحول المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية الذي أقامته "غوش إيمونيم" إلى أحد أهم مصادر التأثير على إسرائيل سياسياً، وتحاول حكومات إسرائيل المتعاقبة تحقيق حلم التوسع والاستيطان من خلال الحركات الاستيطانية، بهدف المحافظة على البعد الأيديولوجي للديانة اليهودية المتمثل في

وحتى الآن. وقد شكل الوجود الفلسطيني مصدر تحد كبير لهذا التيار وأهدافه، فمن ناحية لا يمكنه أن يدعو إلى ضم أراضي الضفة المحتلة لإسرائيل على اعتبار أن الأمر يعني، منح الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية، لذا فقد أخذ قادة التيار الديني الصهيوني يدعون للتخلف من الفلسطينيين عبر تشجيعهم على مغادرة الأراضي المحتلة. أيد الحاخام تسمي كوك والذي يعتبره المستوطنين المرجعية في مضاميتهم للعرب، أيد أفكار مثير كهانا الذي كان يدعو لطرد الفلسطينيين بالقوة عبر تنظيم حملات تهجير قسرية، كما وهاجم التيار الديني الصهيوني المبادرات التي تدعو للحوار مع الفلسطينيين، حيث رأت قيادته في هذه الدعوات عبثاً أمام مشروعها الاستيطاني، وحرس التيار على تصوير الفلسطينيين بشكل خاص والعرب بشكل عام على أنهم غير آدميين، وأنه لا يجوز التحدث معهم حول تسويات سياسية، لأنه حسب

يعتبر التيار الديني الصهيوني الممثل اليوم بحزب "يمينة" برئاسة نفتالي بينت وحزب "الصهيونية الدينية" برئاسة يتسحاق سموريتش، اللذان هما امتداد لحزب "المفدال" التاريخي، الذي تأسس أثر توحيد حركتي "هيويل همزراحي" و "همزراحي" الديتين القوميتين واللذان كانتا شريكتان في تأسيس الحركة الصهيونية. ينادي هذا التيار في الاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، على اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل، وقد أخذ هذا التيار على عاتقه المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، بدعم حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ عام 1967، لكن، بعكس ما أمل هذا التيار والمؤسسة الإسرائيلية برمتها، لم تلحق الإجراءات المنعصرة وكل أساليب التضييق في تشريد الفلسطينيين من أراضهم، بل العكس، تزايد عدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتضاعف ثلاث مرات وأكثر منذ عام 1967

ابناء الوسط العربي في السجون؛ هل هذه هي المخاطر في حياتنا؟



بقلم: زينب اطروش

داخل السجون بدولة إسرائيل من جبل الرابعة عشر حتى الثامنة عشر هي 60% ومنهم يهود وروس وإثيوبيون وعرب ولكن نسبة العرب هي الأكبر بما يقارب من 40 إلى 45% على الأقل. وأضاف إلى حديثه بلان كل شخص يعمل معه قضية مختلفة عن غيره ونحن نتعامل معهم بأسلوب يناسب منهم حالات الغضب لديهم ولكن أغلبهم يعتقدون بأنهم "قضايا" وعلى هذا النحو يخرجون من السجون ويعودون إليها بشكل متكرر بسبب عدم الاهتمام بهم من بعد تحريرهم من السجون والذي يزيد الخلل بل نظرات المجتمع إليهم وعدم تقبلهم مثل الآخرين. ولكن كيف يتعامل اليوم القانون بمثل هذه القضايا؟ وما هو دور رجال القانون بذلك؟ وهل القضايا يشتمل بتخفيف العقوبات؟

تعمل حياتنا الكثير من الفوضى، فليس باستطاعتنا معرفة ما يحدث لنا لانه في علم الغيب. أما أحداث المستقبل القريب متوقفة وذلك بسبب الأحداث التي نراها ونسمعها بكل ساعه. الظاهرة التي سوف اكتب عنها حساسة جداً بقدر أهميتها لمن يهمه الأمر، ويلم بمخاطر هذه الظاهرة وعواقبها، اسرار خلف اسوار واسمها الضحايا، وتعريفها المترجم مباني السجون، وواقعها الخفي هو الأعمق.

في بداية عمرنا وفي علم الحياة البسيطة كنا نسمع بان السجون فقط للكبار ولكن اليوم اختلفت معايير الحياة واصبحت تدمج السجون الأجيال المبكرة. وعندما أقصد المبكرة فانا هنا ادقق من السن الرابعة عشر حتى الثامنة عشر. نحن اليوم نواجه العنف عند اليأس من أبنائنا في الوسط العربي في هذه الدولة وباستمرار العدد بالتضاعف بشكل ملحوظ، ولكن النقلة التي نبعث عنها بسؤال، لماذا يوجد في داخل السجون من هذه الفئة والأشخاص المن المحدد الذي انكمك عنه؟ لقد تمت بيحث صغير وتوجهت إلى أحد السجون التي تتعامل مع هذه الأجيال بعد السماح لي بلقاء أحد الفتيان الذي يقارب عمره الخامسة عشر والحديث معه بسؤال لماذا انت داخل هذا المكان؟ فكان الجواب بداخل عمقه بكل من النار التي تشتعل بداخله:

لقد تعرضت في فترات من عمري الى التمر وإعمال عائلتي بجلسي أرافق اشخاص قاموا بتدريسي الى الحياة السلسلة والريحية بطريقة "البسيطة" والفنوي وهكذا اوهمني بانتي أصبحت شخصاً قوياً وسوف يهاني اغلب الناس. ولكن في نهاية المطاف أصبحت هذه القوة داخل السجون. ومن قصة واقعية أخرى كان لي حوار مع شاب آخر لقد خرج من السجن بعد ما أمضى حكم سنتين بعقوبات لمحاولته قتل أشخاص معينين وتعرضه لهم، والسبب الرئيسي لدخوله إلى هذا العالم هو عدم إيجاده لوالدين صالحين يقومون بتربيته تربية صحيحة وذلك بسبب انفصال والديه بالإضافة الى الكثير من الخلافات بين الطرفين وإهتمامهم بالانفصال أكثر من اهتمامهم بتربية أبنائهم. ومن جهة أخرى زاد فضولي لمعرفة أكثر ما هي النسبة الموجودة من شبان العرب داخل السجون؟ وهذا السؤال كان موجه إلى أحد مدراء السجون لكي يوضح لنا ذلك، وكان الرد: "بان الاحصائيات الموجودة



المشور لشؤون חברתי

مناقشة علنية رقم 2/22

لتقديم خدمات استثمارية متابعة ورقابة بموضوع السلطات المحلية لسلطة التطوير الاقتصادي في نطاق الأقاليم في وزارة المساواة الاجتماعية

1. بتاريخ 24.10.2021 تم اتخاذ قرار حكومي رقم 550 بموضوع "الخطة الاقتصادية لتقليص الفجوات في المجتمع العربي لغاية سنة 2026" (فيما يلي: "قرار 550") في إطاره اتخذ قرار للمصادقة على خطة "تقديم" والتي هدفها تقليص الفجوات بين المجتمع العربي وبين كافة الفئات وتطويع ازدهاره ودمجه في المجتمع. اهدف القرار هي، بضمتها، العمل على تقليص الفجوات بين المجتمع العربي والفئات العامة في عدة مجالات من خلال التشديد على تطوير محركات النمو على مستوى السلطة المحلية وعلى المستوى الاقليمي وذلك بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة لسكانها.
2. في إطار القرار 550 تم تحديد لجنة سلطات محلية والتي تشكل سلطات الخطة وبخصوصها يتم تحقيق اجزاء واسعة من الاعمال المعودة في القرار وايضا تم تحديد ان السلطة للتطوير الاقتصادي في قطاع الاقاليم في وزارة المساواة الاجتماعية (فيما يلي: "السلطة") ستكون المسؤولة عن شمل تركيز ومتابعة تحقيق خطة تقدم بها في ذلك مقابل السلطات المحلية التي يشملها القرار 550.
3. حاليا، تطلب وزارة المساواة الاجتماعية (فيما يلي: "الوزارة") تلقي عروض لتقديم خدمات استثمارية، متابعة ورقابة بموضوع السلطات المحلية للسلطة (فيما يلي: "المشروع")، لتل كل كما هو مفصل في مستندات المناقشة.
4. على مقدم العرض ان يكون صاحب تجربة مسبقة مع 3 سلطات محلية على الأقل، تبدأ في موعد التوقيع على اتفاقية التعاون. يحفظ الحق للوزارة بالاختيار (امكانية) بتعديد مدة التعاقد من حين لآخر، على مدار فترات زمنية تقدرها الوزارة، ولغاية 48 شهرا اضافيا.
4. النص الدقيق والقامل من شروط الحد الأدنى للتعاقد موجود في كراسة المناقشة، وأهمها هي:
 - 4.1. على مقدم العرض ان يكون صاحب لقب اول على الأقل.
 - 4.2. على مقدم العرض ان يكون صاحب تجربة مسبقة مع 3 سلطات محلية على الأقل، أكثر من نصف مسكنها هو من المجتمع العربي.
 - 4.3. على مقدم العرض ان يكون: صاحب تجربة ثلاثة سنوات على الأقل لتقديم استشارة، لسلطات محلية و/أو اتصالات حسب القانون و/أو وزارات حكومية و/أو هيئات عومية في مجال الحكم المحلي.

أو

صاحب تجربة بتعديد ثلاث تقارير على الأقل لسلطات محلية و/أو اتصالات حسب القانون و/أو وزارات حكومية و/أو هيئات عومية بمواضيع تتعلق بالحكم المحلي التي قدمت في السنوات العشرة الأخيرة.

- 4.5. اذا كان مقدم العرض اتحاد - يجب ان يكون مجال عمل الاتحاد في مجال الخدمات المطلوبة في هذه المناقشة كذلك، على الشروط المذكورة في البند 4.4 - 4.1 اعلان ان تتوفر في عامل/طاقم العمل المقترحين من قبل الاتحاد لتفدية الخدمات. يوضح اياها امكان مقدم العرض الاقتراح لغاية 3 اشخاص من الطاقم.
- 4.6. اذا كان مقدم العرض اتحاد - يجب على مقدم العرض ان يكون اتحاد مسجل حسب القانون في دولة اسرائيل في السجل الرسمي المتاسب، يكد على ان العرض يجب ان يكون مقدما من قبل هيئة قضائية واحدة فقط وكافة التصاريح المطلوبة حسب هذه المناقشة تكون على اسم الهيئة القضائية ذاتها.
- 4.7. اذا كان مقدم العرض اتحاد - لا توجد لمقدم العرض ديون رسوم سنوية لسلطة الاتحادات عن السنوات التي سبقت موعد تقديم العرض. اذا كان مقدم العرض شركة - نص الشركة صحيح للمود الاخير لتقديم العروض غير مسجل انها مخلة بالقانون وانها تخدويع قبل تسويةها كشركة مخلة بالقانون. يوضح، ان قرار كون مقدم العرض شركة مخلة بالقانون في الموعد الاخير لتقديم العروض هو حسب اعتبار لجنة المناقشة الحصري. يحق للجنة المناقشة، لكنها غير ملزمة، ان تحدد بعد الاستيضاح، حسب اعتبارها، ان الشركة ليست مخلة بالقانون بالرغم من المذكور في نص سجل الشركات.
- 4.8. مقدم العرض يدير الحسابات والسجلات الملزم بأدائها حسب امر ضريبة الدخل (نص جديد) وقانون ضريبة القيمة المضافة، للعام 1975 او انه مغيا من ادارتها، وانه معاد على تقديم تقرير لأمور ضريبة عن مخرجاته وتقديم تقرير لمدير ضريبة القيمة المضافة عن الصلقات المفروضة عليها ضريبة حسب قانون ضريبة القيمة المضافة.
- 4.9. لمقدم العرض يوجد تصريح عن عدم وجود ادانات بمخالفات تخص تشغيل عمال اجانب وأجر الحد الأدنى، بالنص المرفق كملحق د من كراسة المناقشة.
- 4.10. لمقدم العرض يوجد تصريح عن تشغيل الاشخاص ذوي محدوديات، بالنص المرفق كملحق د من كراسة المناقشة.
- 4.11. لمقدم العرض تصريح عن "ادارة سليمة" ساري المفعول لسنة 2022 من سجل الجمعيات اذا كان مقدم العرض جمعية او من سجل المنح اذا كان مقدم العرض شركة لمنفعة الجمهور.

الشروط القصص اعلاه هي شروط حد ادنى ومقدم العرض الذي لا يستوفيها، سيكون عرضه مغفيا ولن بحث فيه ابدا. بالرغم من المذكور اعلاه، يوضح انه سيقبل للوزارة التعاقد مع مقدم عرض لا يستوفي شرط الحد الأدنى 4.8 اعلاه وذلك حسب المحدث في تعليمات القانون المذكور.

5. يوضح انه بنية الوزارة اختيار ستة (6) قازرين في إطار المناقشة حيث يتم تقسيم المجالات بينهم وفقا لاعتبار الوزارة الحصري.
6. يمكن ايجاد مستندات المناقشة في موقع مديرية المشتريات - www.mr.gov.il (تحت رابط اعلانات مناقشات)، في موقع وزارة لجنة المناقشة بالبريد الإلكتروني: Michrazim@mse.gov.il مناقصات www.mse.gov.il وايضا يمكن الحصول عليها بواسطة التوجه الى مركزة لجنة المناقشة بالبريد الإلكتروني: Michrazim@mse.gov.il
7. يجب توجيه اسئلة واستفسارات الى مركزة لجنة المناقشة بالبريد الإلكتروني: michrazim@mse.gov.il لغاية تاريخ 26.7.22 الساعة 12:00. في عنوان التوجه يجب التسجيل "مناقشة علنية رقم 2 / 22 لتقديم خدمات استثمارية، متابعة ورقابة بموضوع السلطات المحلية لسلطة التطوير الاقتصادي في قطاع الاقاليم في وزارة المساواة الاجتماعية - اسئلة استفسارية". يشار ان ان الاجابات والتوضيحات لن تصل خطانا، ان تلزم الوزارة.
8. على مقدمي العروض بلق واجب فحص وصول البريد الإلكتروني الذي قاموا بإرساله (إذا أرسلوا) الى الوزارة بأكمله الى يد مركزة لجنة المناقشات بهاتف رقم 6547041 - 02.
9. يجب تقديم العروض للمنافسة باللغة العبرية فقط لمود اقصاص تاريخ 22.8.22 الساعة 12:00 في صندوق المناقصات المتواجده في المخل في وزارة المساواة الاجتماعية في شارع عام فو لومو 3 - "بيت باعد"، فجعات شازور، القدس.
10. المذكور في هذا الاعلان خاضع للتعليمات المحددة في مستندات المناقشة، وفي أية حالة تناقض او عدم وضوح سترسي تعليمات مستندات المناقشة.
11. هذا الاعلان نشر ايضا في الصحف باللغة العبرية والنص الملزم هو النص المنشور باللغة العبرية.